علاقة المخاطر المصرفية ومعدلات الأداء بمعدل كفاية رأس المال في ضوء مقررات لجنة بازل و IFRS (دراسة تطبيقية)

دكتور/ محمد عبدالحميد عطية
مدرس المحاسبة – كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

ملخص البحث

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين كلٍّ من المخاطر البنكية (ممثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) ومعدلات الأداء (ممثلة في فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول) بمعدل كفاية رأس المال وذلك في ضوء أهم المتغيرات الرقابية والمتمثلة في حجم البنك ومعدل التضخم. وقد خلصت نتائجه إلى أن تغيير مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة يحدث تغييراً في المتغير التابع" معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٠٣٧، بينما تغيير معدل تكلفة الودائع للعائد من القروض بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال بمقدار ٠.٠٩٩، كما أن تغيير مخاطر السيولة بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٠٠١ بينما تغيير معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ١.٩٢١، وأخيراً تغيير حجم البنك بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٧.٩٢٣ بينما تغيير معدل التضخم بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٠٢٣٩.

تتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، بالصورة التي تعوق البنوك من تأدية عملها، مما ينعكس على قدرتها في توظيف مصادر الأموال لديها، حيث لم يعد الأمر يقتصر على المخاطر الائتمانية فحسب بل هناك أنواع أخرى من المخاطر كالمخاطر السوقية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة وغيرها [٤٨](Bungo & Jackson, 2002, P. 4)، مما يتطلب من البنوك ضرورة توافر القدرة اللازمة للتصدي لتلك المخاطر من حيث التعرف عليها وإدارتها بالشكل السليم، وتحقيق المواءمة بين آثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى تلك البنوك إلى تحقيقها، وتعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تنطوي على مخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الإستراتيجية

وغيرها مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها مما يدعو إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل في المستحدثات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة.ويرجع تشعب المخاطر المصرفية أساساً إلى التغير الذي طرأ على مصادر إيرادات البنوك والتي لم تعد مقصورة على الهامش المحقق لفروق أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بل يمكن القول بأن إيرادات البنوك من رسوم الخدمات والتعاقدات تنمو باستمرار على حساب الإيرادات من فارق سعر الفائدة حيث ارتفعت الأولى من ٧% إلى ٢٤% خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٤ مقابل تراجع الثانية من ٩٣% إلى ٧٦% خلال نفس الفترة(٣١).

٣١– النشرة الاقتصادية – البنك الأهلي المصري "الرقابة على المخاطر المصرفية في إطار رؤية لجنة بازل" – العدد الأول المجلد الحادي والخمسون ١٩٩٨ ص ٢٣.

مقدمة البحث:

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خاصة في ظل تزايد التطورات التكنولوجية وزيادة حجم التعاملات المصرفية وابتكار أدوات مالية جديدة، وتزايد حدة المنافسة بين البنوك، لهذه الأسباب أصبحت البنوك تواجه مخاطر متعددة ومتنوعة، كالمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق... الخ من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك.

وقد تضافرت جهود كلاً من لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من أجل وضع أساليب ومعايير لمساعدة البنوك في قياس المخاطر التي تتعرض لها من اجل توفير المعلومات الكافية للإفصاح عنها بما يلائم احتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك الذي يكفله تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية المقررة من قبل لجنة بازل، ومعايير التقارير المالية الدولية(IFRS).

مشكلة البحث:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات بدايةً من العقد الأخير للقرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها

القطاع المالي والتي أدت إلى التأثير السلبي على الاقتصاد، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشكلات البنوك قاسماً مشتركاً فيها وذلك بسبب المخاطر المصرفية لاسيما مخاطر الائتمان (بن فرج، ٢٠١٥، ص ٥١)[١]، وتعددت المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وأصبحت تمثل تهديداً كبيراً للبنوك إذا لم تولى اهتماماً كبيراً لتحديدها وقياسها والإفصاح عنها، وإدارتها بطريقة صحيحة.

ونظرا لأن القياس الموضوعي والدقيق للمخاطر البنكية يعد أحد أهم الجوانب المتعلقة بإدارتها ورقابتها والتحكم فيها فقد احتوت مقررات لجنة بازل مفهوماً أوسع وأشمل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، كما تضمنت العديد من الأساليب لتقييمها وقياسها مما يتيح للبنك مزيداً من الخيارات فيما يتعلق بأساليب قياس المخاطر العديدة التي قد تتعرض لها.

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) الأدوات المالية، والذي حدد متطلبات الاعتراف Recognition والقياس Measurement والاضمحلال Impairment، ومحاسبة التحوط General Hedge Accounting، متضمنًا متطلبات جديدة للاضمحلال، وقد اعتمد المعيار نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية والذي جاء منسجماً مع مقررات بازل (الحسون، والقيسي، ٢٠١٨، ص ٩٣)[٢].وعلى الجانب الآخر فقد اكتسب معدل كفاية رأس المال مزيدا من الاهتمام على المستوى الدولي وارتفع قدره إلى ١٠.٥%حسب اتفاقية بازل III بدلا من ٨%من أجل ضمان حد أدنى من الأمان لأموال المودعين ولاسيما بعد توالي الأزمات المالية والبنكية.

ومن هنا فإن مشكلة البحث تتمثل في قياس علاقة كل من المخاطر المصرفية ممثلة في (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) ومقاييس الأداء (ممثلة في فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول) بمعدل كفاية رأس المال، وتلك المشكلة يمكن صياغتها في تساؤل رئيسي هو: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ومعدلات الأداء وبين معدل كفاية رأس المال وذلك في ضوء مقررات لجنة بازل والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المخاطر المصرفية ممثلة في (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) ومعدلات الأداء (ممثلة في فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول) بمعدل كفاية رأس المال وذلك في ضوء مقررات لجنة بازل والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات لتي يدرسها، فمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة من أهم المخاطر التي لها تأثير سلبي على البنوك كما أن معدل كفاية رأس المال يمثل أهمية بالغة للبنوك حيث أن توفير نسبة كافية لرأس المال بما يساهم في تحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة التطبيقية على:

١- تستخدم الدراسة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة للتعبير عن المخاطر البنكية كما تستخدم فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول للتعبير عن معدلات الأداء بالبنك.

٢- تستخدم الدراسة بيانات القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها للبنوك المسجلة بالبورصة المصرية الممثلة لعينة الدراسة الخاصة بأربع سنوات تغطي الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨م، والتي تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين هما: المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث:

١- تم استخدام المنهج الاستنباطي في صياغة الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والمؤلفات التي ترتبط بالموضوع محل الدراسة.

٢- وتم استخدام المنهج الاستقرائي في إجراء الدراسة التطبيقية وذلك من خلال القيام بدراسة اختبارية للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية، وكذلك علاقتها بفعالية التكلفة متمثلة في معدل تكلفة الائتمان للعائد منه.

الدراسات السابقة وفروضها:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين متطلبات رأس المال، المخاطر البنكية والأداء المالي، وفيما يلي عرضا موجزاً لبعض من هذه الدراسات مرتبة بشكل تصاعدي وفقا للزمن، وذلك بهدف تحديد المتغيرات المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

جدول (١) دراسات سابقة للعلاقة بين متطلبات رأس المال والمخاطر والأداء المالي للبنوك

اسم الباحث والسنة	مكان الدراسة والفترة الزمنية	المنهجية المتبعة في الدراسة	نتائج الدراسة
et Agoraki al.(2011)[37]	Europe, 1998-2005	Generalized Method of Moments (GMM)	متطلبات رأس المال تخفض المخاطر البنكية
Naceur, S.E. and Ornran, M. (2011)[36]	Africa, 1989-2005	Generalized Method of Moments (GMM	رأس مال البنك يرتبط بعلاقة موجبة مع الربحية.
Mbizi, R. (2012)[38]	Zimbabwe	Description Correlation Method	توجد علاقة معنوية موجبة بين رأس المال بالبنوك التجارية وأدائها المالي.
Lee, C.C. and Hsieh, M.F. (2013)[39]	Asian countries,1994-2008	Generalized Method of Moments (GMM)	عند التغيير في تصنيف البنوك، توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية قوية لرأس المال بالمخاطر بالبنوك التجارية.
al. Guidara et (2013)[40]	Canada1982-2010	Generalized Method of Moments (GMM)	عدم وجود دليل قوي على أن التغير في رأس المال يؤثر في تغير المخاطر، فلا توجد علاقة ذات دلالة هامة بين رأس المال وبين المخاطر.
Lee, T.H and Chin, S.R. (2013)[41]	China, 2004-2011	Ordinary Least Squares (OLS)	التنظيم الصارم جيد لاستقرار البنوك ويخفض المخاطر، ولكنه غير مؤثر على الكفاءة والفاعلية، معدل كفاية رأس المال مناسب للبنوك الصغيرة ويخفض تعرضها

اسم الباحث والسنة	مكان الدراسة والفترة الزمنية	المنهجية المتبعة في الدراسة	نتائج الدراسة
			لمخاطر التعثر والإفلاس.
Zhou, C (2013)[42]	---------	Static Model on Financial Institutions	متطلبات رأس المال تخفض المخاطر.
Ghosh, S. (2014)[43]	GCC Banks	Three-Stage Least Squares (3SLS)	توجد علاقة موجبة بين معدل كفاية رأس المال ومخاطر البنك.
Baselga-Pascualet al.(2015)[44]	Europe, 2001-2012	Dynamic Panel Model	توجد علاقة سلبية بين رأس المال ومخاطر البنك.
Ashraf et al.(2016)[45]	Pakistan, 2005-2012	Generalized Method of Moments (GMM)	انخفاض مخاطر الاستثمار نتيجة متطلبات كفاية رأس المال.
Bitar et al.(2016)[46]	MENA region1999-2013	Ordinary Least Squares (OLS)	توجد علاقة معنوية موجبة بين رأس المال والمخاطر وعلاقة هامة موجبة بين معدل كفاية رأس المال وبين المخاطر.
Zheng et al.(2017) [47]	Bangladesh, 2000- 2015	Generalized Method of Moments (GMM)	توجد علاقة معنوية موجبة بين متطلبات رأس المال وبين الربحية.

المصدر: من إعداد الباحث

من واقع ما تم الإطلاع عليه من الدراسات التطبيقية والمعروضة بالجدول أعلاه يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

"هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل بالبنوك التجارية."

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية ومعدل كفاية رأس المال.

المبحث الثاني: قياس المحاسبي للمخاطر وفقا لمقررات بازل.

المبحث الثالث: القياس المحاسبي للمخاطر المصرفية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول

ماهية المخاطر المصرفية ومعدل كفاية رأس المال

يتناول هذا المبحث المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك من حيث مفهومها، وأنواعها، وإدارتها، وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:

١/١ مفهوم المخاطر المصرفية The Concept Of Banking Risk:

يعرف الخطر في اللغة بأنه" الشيء الذي يهدد شيء آخر ويعرضه للخسائر" (ابن منظور)، وكلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني وهو RISQUE أو RESCARE والذي يعنى الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظر (جمعان، ٢٠١٧، ص ١٩٤)[١٦]، أما المعنى الاصطلاحي من المنظور الاقتصادي فيعرف الخطر بأنه "مقياس نسبى لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا" (حماد، ٢٠٠٠، ص ٢٦٠)[١١].

وبالنسبة لمفهوم المخاطر المصرفية فإن اختلاف هيكل التمويل في منظمات الأعمال عنه في المؤسسات المالية – بما فيها البنوك – التي تعتمد منظمات الأعمال عادة في تمويل أنشطتها بالدرجة الأولى على أموال ملاكها، بينما تمثل أموال المودعين الجزء الأكبر من هيكل تمويل المؤسسات المالية، لذا تسعى البنوك بصورة أساسية إلى حماية أموال المودعين والمحافظة عليها من التعرض للمخاطر بالإضافة إلى تحقيق العائد المطلوب، من هذا المنطلق يمكن للباحث توضيح أهم مفاهيم المخاطر المصرفية على النحو التالي:

- انخفاض القدرة على تحديد احتمال حدوث نتائج إيجابية أو سلبية للأحداث المستقبلية مما يؤثر على قدرة البنك على تحقيق أهدافه، وعدم قدرته على الاستمرار في حالة وقوع هذه الأحداث (عز الدين، ٢٠١٧، ص٤)[١٢]، فهذا المفهوم ركز على المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تحديد احتمال حدوث النتائج للأحداث المستقبلية وتأثيرها على تحقيق أهداف البنك.
- الخسارة التي قد تواجه البنك بسبب بعض الأحداث في فئة معينة من الأدوات مثل الأدوات المالية (مخاطر السوق)، والقروض (مخاطر الائتمان)، والخدمات المصرفية (مخاطر التشغيل) [٤٩](King, 2013, p:5)، في حين أن هذا المفهوم ركز على مقدار النقص في العائد المحقق من قبل البنك نتيجة وقوع أحداث مستقبلية نتيجة

لحدوث أي نوع من أنواع المخاطر، حيث أشار إلى مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل.

- وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك (الهواري، ٢٠١٦، ص ٧٤٩)[١٣].

من خلال هذه المفاهيم يمكن للباحث القول أن المخاطر المصرفية هي "عبارة عن أحداث غير متوقعة مستقبلاً يتعرض لها البنك خلال ممارسته للأنشطة المختلفة التي يؤديها بغية تحقيق أهدافه، والتي قد تكون سبباً للخسارة المتوقعة أو غير المتوقعة مما ينعكس بالسلب على تحقيق المنفعة وتعظيم العائد لديه".

٢/١ أنواع المخاطر المصرفية The Types Of Banking Risk:

يرى البعض أنه يمكن تصنيف المخاطر التي يجب قياسها إلى ثلاثة أنواع وهى **مخاطر الأعمال Business Risk:** وهى المخاطر التي تتحملها المنظمة بغرض إضافة قيمة لحملة الأسهم مع تحسين المركز التنافسي لها، **والمخاطر الإستراتيجية Strategic Risk:** وهى التي ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية للمنشأة، والتي تقع في سياق البيئة العامة المحيطة بالمنشأة، **والمخاطر المالية Financial Risk:** وهى الظروف والأحداث التي قد يترتب عليها خسائر في السوق، وتتضمن مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر التشغيل (Cabedo & Tirado, 2004,P.186-188)[50].

كما يرى أحد الباحثين تصنيفها إلى مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السوق، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الفنية (حماد، ٢٠٠٣، ص ١٩٤-٢٥٦)[٥].

ويمكن تصنيف المخاطر إلى مجموعتين رئيسيتين وهما مخاطر مالية، ومخاطر تشغيلية، وتنقسم **المخاطر المالية** إلى: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الأعمال، بينما تقسم **مخاطر التشغيل** إلى: مخاطر التزوير، مخاطر الاحتيال المالي والاختلاس، المخاطر القانونية، مخاطر تزييف العملات، الجرائم الإلكترونية (الهواري، ٢٠١٦، ص ٧٥٧)[١٣]، حيث أن التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا يترتب عليها ظهور مخاطر جديدة أو تطور في مخاطر قائمة.

كما أن معيار التقارير المالية الدولية قم ٧ [٥١](IFRS7, 2014, P. 31) صنف المخاطر المصرفية من حيث مصدر الخطر إلى ثلاثة أنواع وهى مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، كما قسم المعيار مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر الأسعار الأخرى، كما أن مقررات بازل تتفق مع المعيار في التصنيف السابق للمخاطر إلا أنها أضافت مخاطر التشغيل، وفيما يلي يتعرض الباحث بشكل موجز لكل نوع من أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية بشكل خاص والبنوك بشكل عام:

١/٢/١ مخاطر الائتمان *Credit Risks*:

وتعتبر هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر التي تواجها البنوك حيث أن هذه المخاطر تمثل حوالي ٦٠% من مجموع المخاطر، حيث أن هذه المخاطر تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله (حشاد، ٢٠٠٤، ص٣٥)[١٤]، ويرتبط هذا النوع من المخاطر باحتمالات عجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ وفوائده في تاريخ الاستحقاق وذلك وفقا للشروط المتفق عليها (جمعان، ٢٠١٧، ص ١٨١)[١٦]، وتنشأ مخاطر الائتمان عن عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدى بالبنك إلى الوقوع في الخطر" [٥٢](EL Gari, 2003, P: 9)، أو هي احتمال انخفاض قيمة أصول البنك خصوصاً القروض، وربما تكون قيمتها معدومة (عبدالصمد، ٢٠٠٨، ص ١٩٩)[١٧]، وتتمثل المخاطر في هذه الحالة في مقدار الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة (حشاد، ٢٠٠٤، ص ٢٢)[١٨].

في ضوء ما سبق يمكن للباحث القول أن مخاطر الائتمان هي "احتمال تحقيق البنك لخسارة نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية سواء كانت هذه الالتزامات ناتجة عن بنود داخل أو خارج الميزانية". والتي تنشأ نتيجة (عامر، ٢٠٠٦، ص ١٢٢)[١٥]: مخاطر الأنشطة والمجالات المختلفة المستخدم فيها القروض المصرفية، ومخاطر التقسيم القطاعي للبنك متلقي الائتمان وضعف الجدارة الائتمانية للأفراد والجهات التي تتلقى الائتمان، مخاطر التوزيع الجغرافي لمناطق البنوك والمؤسسات التي تتلقى الائتمان، مخاطر التركز القيمي المتمثل في كبر قيم القروض الممنوحة لبعض العملاء.

٢/٢/٢ مخاطر السيولة *Liquidity Risks*:

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام ٢٠٠٨م، عن ضرورة إعادة التركيز على السيولة في البنوك بواسطة الدوائر التنظيمية، عن طريق تقييم مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر والاستفادة من نتائج تلك التقييمات بشكل متكامل مع المخاطر الرئيسية الأخرى [٥٣](Tabak, et al., 2012, P: 15)، والسيولة بمعناها العام هي مدى قدرة البنك على توفير أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لسداد الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.

كما ألزمت لجنة بازل السلطات الرقابية بوضع متطلبات احترازية مناسبة لمواجهة مخاطر السيولة من أجل تحديد هذه المخاطر وقياسها، والعمل على مراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها، وكذلك إعداد تقارير دورية عنها، ويجب أن لا تقل متطلبات السيولة عن الحد الأدنى للمتطلبات المقررة وفقاً لمقررات اللجنة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، ص ١٠٣)[٦].

ويقصد بمخاطر السيولة عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل المرتبطة بالأدوات المالية من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرته على توظيف الأموال السائلة المدخرة لديه بشكل مناسب، وتنشأ تلك المخاطر عندما تكون التدفقات النقدية الخارجة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة نتيجة التغير في أسعار الفائدة، والطلب على الائتمان بالصورة التي تؤثر على عمليات السحب والإيداع لدى البنك، وتعد مخاطر السيولة من المخاطر ذات الحساسية العالية للبنك حيث إن زيادتها عن حدها يؤدى إلى تعثر البنك وربما إفلاسه، وهذا ما حاولت مقررات بازل III معالجته من خلال إدخال نسبة الرافعة المالية.

كما تشمل مخاطر السيولة تكبد البنك خسائر وتكاليف تمويل إضافية ناتجة عن إخفاق البنك في الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تمويل متطلبات التوسعات الاستثمارية في الأصول من أصوله السائلة (البنك المركزي المصري، الرقابة الداخلية في البنوك، ص ٣)[٦].

في ضوء ما سبق يمكن للباحثين تعريف مخاطر السيولة بأنها "مخاطر ذات طبيعة مالية تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة للوفاء بالمسحوبات

المفاجئة للودائع، وضعف قدرته على الإقراض المطلوب نتيجة عدم احتفاظه بالقدر الكافي من الأصول السائلة أو صعوبة تسيلها لمواجهة ذلك".

٣/١ معدل كفاية رأس المال:

بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م والتي أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة أدركت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضرورة إدخال إصلاحات جديدة على النظام المصرفي فقدمت مجموعة من الاقتراحات والتعديلات المستحدثة تحت مسمى مقررات بازل ٣ والتي تهدف إلى تعزيز رأس المال والسيولة المطلوبة.

١/٣/١ مفهوم كفاية رأس المال:

تتميز كفاية رأس المال في القطاع المصرفي بإبراز أهمية رأس المال بالرغم من صغر حجمه حيث إنه يعد مصدرا لثقة المودعين أمام المخاطر التي تهدد أموالهم، ويقصد بكفاية رأس المال "الطرق التي يستخدمها الملاك والإدارة داخل البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس ماله بالصورة التي تؤدي إلى جذب الودائع ومن ثم زيادة ربحية البنك ونموه" (صونيا جواني، عديلة مريمت، ص ٤) [٣٣]، لذا يجب على البنك تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها وحجم رأس المال حيث إن نوع وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك تعتبر المحدد الرئيسي لمستوى رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به، أو هي "مؤشر لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية" [Nguyen et al., p.2) [70] وتعرف أيضا بأنها " قدرة رأس مال البنك وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وفشل العمليات الاستثمارية" (ابتسام بوغدة، حياة نجار، ص ٥)]٩[وتعد نسبة كفاية رأس المال "مقياس للقوة المالية من خلال نسبة رأس المال إلى التعرض الائتماني المرجح للمخاطر" ويطلق عليها أيضا "نسبة الأصول المرجحة بمخاطر رأس المال التي يتم استخدمها في حماية أموال المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة الأنظمة المالية والمصرفية".

٢/٣/١ تطور معيار كفاية رأس المال في ضوء مقررات لجنة بازل:

في عام ١٩٨٨م وبعد إقرار لجنة بازل الأولى تم وضع المعايير اللازمة لقياس ملاءمة رأس المال داخل البنك وسلامته من خلال تحديد رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق داخل وخارج السوق بما لا

يقل عن ٨% (صونيا جواني، عديلة مريمت، ص ٤)]٣٣[ويتم التعبير عن تلك العلاقة من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموعة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

ويهدف هذا المعدل إلى ضمان تغطية كافة للمخاطر الائتمانية ويمكن حساب قيمة الأصول المدرجة بأوزان المخاطر من خلا ضرب قيمة الأصل في درجة الخطر الذي يتم التعرض له.

وبتعاقب الأزمات المالية وتطور الأسواق المصرفية صدرت اتفاقية بازل الثانية في عام ٢٠٤٤م والتي أخذت في الاعتبار مخاطر التشغيل وإضافتها إلى المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وكذلك إضافة الشريحة الثالثة لمكونات رأس المال والمتمثلة في الديون قصيرة الأجل في حدود ٢٥٠% من رأس المال الأساسي عند حساب معدل كفاية رأس المال والتي أصبحت:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند+ الديون قصيرة الأجل}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

وبعد أزمة ٢٠٠٨م تطلب الأمر إجراء المزيد من التعديلات وصدرت اتفاقية بازل الثالثة في ٢٠١٠م التي ألفت الشريحة الثالثة لحساب كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات بازل ٢ وتمثلت التعديلات الجديدة فيما يتعلق بالدعامة الأولى "المتطلبات الدنيا لرأس المال" وتم تعديل رأس المال التنظيمي وتقسيمه إلى شريحتين حيث تكونت الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند أما الشريحة الثانية فتمثلت في القروض المساندة المدفوعة بالكامل وغير المضمونة برهن أصول البنك، بالإضافة إلى رأس المال الإضافي الذي يتم الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر المحتملة.

المبحث الثاني

القياس المحاسبي لمخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل

اهتمت لجنة بازل بوضع أسس ومحاور لتدعيم الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية، وكيفية إدارتها بطريقة سليمة، وقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة التزام البنوك بتطبيق أساليب القياس الكمي والنوعي للمخاطر المصرفية التي تواجهها لتحسين القياس والإفصاح والشفافية، وسيتم تناول أساليب القياس وفق مقررات لجنة بازل على النحو التالي:

١/٢ أساليب قياس مخاطر الائتمان Credit Risks:

تتمثل الأساليب التقليدية لقياس مخاطر الائتمان في النسب المالية التي تقيس كلاً من الربحية، والرافعة المالية، ونسب السيولة، وهى الأكثر استخداماً لتقييم الجدارة الائتمانية، ويتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل عن طريق ثلاثة أساليب تتمثل في (الأسلوب المعياري، وأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي، وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم)، وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب[٥٥](Allen & Delong, 2004, PP. 736)، وسوف يتم تناول تلك الأساليب على النحو التالي:

١/١/٢ الأسلوب المعياري The Standardized Approach:

يقوم هذا الأسلوب على إعطاء أوزان مخاطر لأصول البنوك، حيث يتعين على البنوك تصنيف المراكز الائتمانية لديها بعد استبعاد مخصصات التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة إلي عدد من الفئات وفقاً لوزن المخاطر المناسب لها، وبموجب هذا الأسلوب يتم قياس المخاطر الائتمانية وفقاً للأوزان الترجيحية التي وضعتها لجنة بازل بالاعتماد على التصنيف الذي أعدته مؤسسات التصنيف الائتماني الخارج External Credit Assessment Institutions، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (١/٢):

جدول (١/٢) أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري

المطالبات	AAA TO AA	AA TO A	BBB TO BB	BB TO B	اقل من B	غير مصنف
المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية	صفر%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%
المطالبات على المؤسسات الدولية	يعطى وزن مخاطر صفر% للمطالبات على المؤسسات الدولية التالية: بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي.					
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	بنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة حالياً لوزن مخاطر صفر%، أما بنوك التنمية متعددة الأطراف فترجح بوزن مخاطر ١٠٠%.					
المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية بالعملة المحلية	تعطى المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية بالعملة المحلية وزن مخاطر ٢٠%					
المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية بالعملات الأجنبية	صفر%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%
المطالبات على وحدات القطاع العام	تعامل معاملة الشركات (وزن مخاطر ١٠٠%)					
المطالبات على البنوك	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%
المطالبات على الشركات	وزن مخاطر ١٠٠%					
المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (وفقاً للمعايير الرقابية)	وزن مخاطر ٧٥% وزن مخاطر ١٠٠% في حالة عدم استيفاء المعايير الواجب تحققها لإدراجها ضمن تلك المحافظ					
المطالبات المضمونة بعقارات سكنية	وزن مخاطر ٥٠%					
المطالبات المضمونة بعقارات تجارية	وزن مخاطر ١٠٠%					
التسهيلات غير المنتظمة	وزن مخاطر ١٥٠% إذا كان المخصص القائم أقل من ٢٠% من رصيد التسهيل. وزن مخاطر ١٠٠% إذا كان المخصص القائم ٢٠% فأكثر من رصيد التسهيل. وزن مخاطر ١٠٠% للقروض المضمونة بعقارات سكنية بعد استبعاد رصيد المخصص القائم.					

المطالبات	AA ATO AA	AA TO A	BBB TO BB	BB TO B	اقل من B	غير مصنف
المطالبات مرتفعة المخاطر	وزن مخاطر ١٥٠% للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي. وزن مخاطر ٢٠٠% للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو الشركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر. وزن مخاطر ١٠٠% للتسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية التي تبلغ نسبة رافعتها المالية ١:٢، أما التي تزيد الرافعة المالية لها عن ١:٢ فترجح قيمة الزيادة بمعامل ٤، ويضاف الناتج إلى ١٠٠% للوصول إلى وزن المخاطر لإجمالي التزامات المشروع.					

الأصول الأخرى	الوزن	البند
	صفر%	النقدية
	٢٠%	شيكات وحوالات وكوبونات الأوراق المالية المشتراة والنقدية بالطريق
	١٠٠%	الاستثمارات المالية بخلاف المصدرة من الجهات السيادية والهيئات العامة الاقتصادية. عمليات التوريق للبند المستثمر. الأصول الثابتة. المطالبات الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها.

SOURCE: Basel Committee on banking supervision, (2006), international convergence of capital measurement and capital standard, Bank of international settlement, P19.23[56].

وتتم معالجة البنود خارج الميزانية باستخدام الأسلوب المعياري كما في الجدول (٢/٣):

جدول (٢/٢) أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري

البند	معامل التحويل
أ- الالتزامات العرضية	
اعتمادات مستندية	%٢٠
خطابات ضمان	%٥٠
التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية، والكمبيالات المقبولة، والأوراق التجارية المعاد خصمها	%١٠٠
ب- الارتباطات	
الارتباطات الرأسمالية، والمطالبات القضائية، والارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي	%١٠٠
ارتباطات عن قروض وتسهيلات البنوك/ عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية: • غير قابلة للإلغاء - سنة أو أقل - تزيد عن سنة • قابلة للإلغاء بدون شروط في أي وقت بواسطة البنك وبدون إخطار مسبق	%٢٠ %٥٠ صفر%

Source: Basel Committee on Supervision, "International Convergence of Capital Measurementand Capital Standards", Bank of International settlements, PP. 23-24.[56]

٢/١/٢ أسلوب التصنيف الداخلي The Internal Rating Based Approach:

هو أحد الأساليب الجديدة التي قدمتها اتفاقية بازل II حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال، وكفاءة بشرية وتقنية قوية، أن تقوم بتقدير حجم المخاطر المرتبطة بأصولها بنفسها، عن طريق الاعتماد على قاعدة بيانات المخاطر، واستخدام برامج متطورة لتقدير متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان بدقة ولكنه

مكلف من الناحية المادية، ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب المعياري اختلافاً جوهرياً، حيث تعتمد أساليب التصنيف الداخلي على قيام البنك بتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها، ومن ثم يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر (حشاد، ٢٠٠٤، ص ٨)[١٤]، وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى (قاسم،٢٠١٧، ص ٦٠)[٢٦]:

(١) **الأسلوب الأساسي Foundation Internal Rating Based**: حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات تعثر عملاء التسهيلات الائتمانية، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية فيما يتعلق بالمخاطر الأخرى مثل(قيمة المديونية عند التعثر، الخسارة عند التعثر، وأجل الاستحقاق).

(٢) **الأسلوب المتقدم Advanced Internal Rating Based**: حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (قيمة المديونية عند التعثر، الخسارة عند التعثر، وأجل الاستحقاق، احتمالات التعثر) وذلك وفقاً لمعايير محددة.

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي على قياس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، **فبالنسبة للخسائر المتوقعة** تتمثل في الخسائر التي تحدث بشكل متكرر للبنك، ويكون حجمها قليل عادة، وتحسب تلك الخسائر عن طريق الوسط الحسابي لتوزيع خسائر المحفظة، ويتم إدارة الخسائر المتوقعة في البنوك بعدة طرق منها الإفصاح الائتماني وتفسيره أوَ اتخاذ الاحتياطيات المناسبة، **وبالنسبة للخسائر غير المتوقعة** فهي الخسائر التي نادراً ما تحدث، إلا أن تأثيرها كبيراً على البنوك، ويمكن حسابها من خلال الانحراف المعياري لتوزيع الخسائر لأن تلك الخسائر مرتبطة بالبنك نفسه (حشاد، ٢٠٠٤، ص ٩)[١٤].

وهكذا يتضح أن قياس مخاطر الائتمان وفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي (الأساسي/المتقدم) يعتمد على التحديد الكمي لأربعة بنود نوجزها فيما يلي [٥٦](BCBS, 2006, P. 78-84):

- **احتمال التعثر(PD):** ويمثل احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.
- **الخسارة عند التعثر(LGD):** وتمثل النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض والي لا يمكن استردادها عند التعثر.

- **قيمة القرض عند التعثر(EAD)**: وتمثل المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد وليس بالضرورة أن يكون هو القيمة الاسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي.
- **أجل الاستحقاق(M)**: تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعثر.
- ويكمن الفرق بين الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في الطريقة التي يتعمد عليها البنك في تقديره للبنود الأساسية والتي تستخدم عند قياس المخاطر الائتمانية ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٢/٣):

جدول (٢/٣) الفرق بين أسلوب التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم

المتغير	الأسلوب الأساسي	الأسلوب المتقدم
احتمال التعثر	يعدها البنك بناء على تقديراته	يعدها البنك بناء على تقديراته
الخسارة عند التعثر	القيم معدة من قبل لجنة بازل	يعدها البنك بناء على تقديراته
حجم المخاطرة عند التعثر	يعدها البنك بناء على تقديراته	يعدها البنك بناء على تقديراته
أجل الاستحقاق	يعدها البنك بناء على تقديرات السلطة الرقابية أو يمكن لبعض الدول أن تجيز للبنك أن يقدرها	يعدها البنك بناء على تقديراته

المصدر: حشاد، نبيل (٢٠٠٤)، "دليلك إلي بازل II: المضمون، الأهمية، الأبعاد"، مركز بحوث الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص ٢٣ [١٤].

٢/٢ أساليب قياس مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تمويل متطلبات التوسعات الاستثمارية من جهة، وفي وجود نقدية سائلة بحجم أكبر من اللازم لا يستطيع البنك استثمارها من جهة أخري، ويتم تحديد وقياس مخاطر السيولة بالارتكاز على مجموعة من المحددات والمؤشرات التي تشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة بالبنك(الميهي،٢٠١٥، ص ص٤٠٥-٤٠٦)[٢٧].

وتعد نسب السيولة التي جاءت بها مقررات بازل III من أهم الإصلاحات، التي تهدف إلي الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة الضغوط وحالات نقصها، ومساعدة المشرفين في المراقبة والحفاظ عليها، فقامت اللجنة بإدخال نسبتين لقياس السيولة حيث تحقق كلٌ منهما هدفاً منفصلاً عن الأخرى، إلا أن الهدفين متكاملان، فالأولى تتعلق

بالسيولة قصيرة الأجل (LCR)، والثانية تتعلق بالمدى الطويل (NSFR)، ومن خلال ما يلي يتناول الباحث هذه النسب كما أوردتها لجنة بازل III على النحو التالي [٥٧](BCBS, 2013, P.7-10):

١/٢/٢ نسبة تغطية السيولة LCR: وتتطلب هذه النسبة من البنوك ضرورة الاحتفاظ بأصول سائلة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوم ويجب ألا تقل عن ١٠٠%،

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}}$$

ويتمثل بسط ومقام نسبة تغطية السيولة (البنك المركزي المصري، التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، ص ص ٥-١٠)[٢٤]:

- **الأصول السائلة عالية الجودة:** تشير لجميع الأصول غير المرهونة الكافية لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة التراكمية تحت سيناريو محدد خلال ٣٠ يوماً، ويتعين توافر عدد من الخصائص في أصول البنك ليتم الاعتراف بها كأصول سائلة عالية الجودة (Hoose,2013, PP. 1-10)[58]أهمها ما يلي:

<u>خصائص أساسية:</u> تشير هذه الخصائص إلى انخفاض أو انعدام مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق التي ترتبط بالأصول عالية السيولة، وكذلك سهولة تقييم الأصل والتأكد منه، فضلاً عن انخفاض درجة ارتباط الأصل بالأصول الخطرة، كما أن وجود الأصل في أسواق مالية متطورة يعتبر مؤشر على تزايد درجة سيولته.

<u>خصائص تتعلق بالسوق:</u> ترتبط الأصول السائلة عالية الجودة بمدى وجود أسواق مالية كبيرة ونشطة، وكذلك وجود تركز منخفض في السوق مما يتيح عدد كبير من البائعين والمشترين بالسوق، وإمكانية اللجوء للأصل في وقت الأزمات باعتبارها ذات جودة عالية.

<u>خصائص تشغيلية:</u> يجب أن تكون الأصول عالية السيولة تحت تصرف إدارة البنك بهدف سرعة تحويلها إلى نقدية لسد الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عند تعرض البنك لأزمة في السيولة، فضلاً عن عدم استخدام تلك الأصول كتغطية لمراكز المتاجرة لدى البنك أو كضمانة، ويكون الهدف من إدارة هذه الأصول هو استخدمها كمصدر تمويلي احتياطي.

- **إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة:** تتمثل في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحا من الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة في

ظل السيناريو المحدد خلال ٣٠ يوم، ويتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة في الأرصدة القائمة للفئات المختلفة للالتزامات المرجحة بنسب مفترضة من المتوقع سحبها من قبل الدائنين، كما يتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة في الأرصدة القائمة مرجحة بنسب تعكس التدفقات الداخلة المتوقعة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية، ويوضح ذلك الجدولين أرقام (٤/٢)، (٥/٢).

جدول (٤/٢) مكونات التدفقات النقدية الخارجة

معامل الترجيح	التدفقات النقدية الخارجة
ودائع ممنوحة من الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً وتنقسم إلى:	
%١٠	ودائع مستقرة
%١٥	ودائع أقل استقراراً
الودائع والقروض الممنوحة من جهات أخرى بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغير جداً:	
%٢٥	ودائع لأغراض تشغيلية ممنوحة من كافة الجهات
%٤٠	ودائع ليست لأغراض تشغيلية ممنوحة من الشركات غير المالية، والجهات السيادية المصرية والأجنبية، والبنك المركزي المصري، والبنوك المركزية الأجنبية
%١٠٠	ودائع ليست لأغراض تشغيلية ممنوحة من البنوك الأخرى بخلاف البنك المركزي، وشركات التأمين، التأجير التمويلي، الأوراق المالية،....
	السندات المصدرة من البنك غير المضمونة بغض النظر عن حائزها وتستحق خلال ٣٠ يوماً.
صفر%-١٠٠%	وفقاً للضمان المقدم: التمويل المضمون المقدم للبنك ويستحق خلال ٣٠ يوم كل حسب ضمانه.
%١٠٠	صافي التدفقات النقدية الناتجة عن عقود المشتقات.
التزامات عرضية وارتباطات:	
%٥-١٠٠%	الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء.
%٥	الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية القابلة للإلغاء.
	خطابات الضمان بالصافي بعد استبعاد الغطاءات النقدية.
	الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير بعد استبعاد الغطاءات النقدية.
%١٠٠	أي التزامات عرضية أخرى، وتتمثل في الأوراق المقبولة عن تسهيلات الموردين، والأوراق التجارية المعاد خصمها، والارتباطات الرأسمالية، والارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي، وارتباطات المطالبات القضائية.
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى التي تستحق خلال ٣٠ يوم:	
%١٠٠	العوائد المستحقة على الودائع لدى البنك، العوائد المستحقة عن التمويل الممنوح للبنك

معامل الترجيح	التدفقات النقدية الخارجة
	سواء مضمون أو غير مضمون.
	الكوبونات المستحقة على السندات المصدرة من البنك، وتوزيعات الأرباح المستحقة عليه، أي تدفقات خارجة أخرى تستحق خلال ٣٠ يوم.

Source: Basel Committee on Banking Supervision, (2013), "Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools", Bank For International Settlements, PP.63-66[57].

جدول (٢/٥) مكونات التدفقات النقدية الداخلة

معامل الترجيح	التدفقات النقدية الداخلة
%٥٠	القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً
تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات الممنوحة للجهات التالية:	
%٥٠	الشركات غير المالية.
	الجهات السيادية وبنوك التنمية متعددة الأطراف.
	الهيئات العامة.
%١٠٠	البنوك، والمؤسسات المالية الأخرى، والبنوك المركزية.
صفر%	عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التي تستحق خلال ٣٠ يوم.
الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء:	
صفر%	الممنوحة للبنك ذاته من أي جهات بخلاف البنك المركزي المصري.
%١٠٠	الممنوحة للبنك ذاته البنك المركزي المصري.
ودائع لدى البنوك (بخلاف البنك المركزي) والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال٣٠ يوم أو بدون تاريخ استحقاق	
صفر%	لأغراض تشغيلية، وتتمثل في الحسابات الجارية لدي البنوك (بخلاف البنك المركزي)، والودائع تحت الطلب لدي مؤسسات مالية أخرى.
%١٠٠	ليست لأغراض تشغيلية، وتتمثل في أي ودائع أخرى (بخلاف الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية) لدى البنوك بخلاف البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى.
	ودائع لدى البنك المركزي ذات فترة استحقاق ٣٠ يوم فأقل.
	صافى التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشتقات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Basel Committee on Banking Supervision, (2013), "Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools", Bank for International Settlements, PP.63-66[57].

٢/٢/٢ نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR): وتتعلق بقياس السيولة متوسطة وطويلة الأجل، وتهدف إلى أن يتوفر لدى البنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها، وتمكن حساب نسبة صافى التمويل المستقر من خلال المعادلة التالية [57](BCBS, 2013, P.37-40):

$$\text{نسبة صافى التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

حيث تمثل نسبة صافي التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر المتاح (ASF)، والتمويل المستقر المطلوب (RSF)، ويوضح الجدولين أرقم (٦/٢)، (٧/٢) مكونات بسط ومقام النسبة ومعاملات الترجيح المقابلة:

جدول (٦/٢) مكونات التمويل المستقر المتاح

معامل الترجيح	البند
١٠٠%	القاعدة الرأسمالية (الشريحة الأولي، الشريحة الثانية)
١٠٠%	أدوات رأسمالية أخري ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر، والودائع والقروض الممنوحة للبنك ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
	ودائع ممنوحة من الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً التي ليس لها تاريخ استحقاق والودائع الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة
٩٠%	ودائع مستقرة
٨٥%	ودائع أقل استقراراً
الالتزامات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة:	
٥٠%	ودائع لأغراض تشغيلية، والتمويل الممنوح من الشركات غير المالية، والتمويل الممنوح من الجهات السيادية المصرية والأجنبية.
الالتزامات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر:	
صفر%	التمويل الممنوح (الودائع، القروض، التسهيلات،....) من البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.
	أي مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.
	صافي قيمة عمليات المشتقات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي المصري، "التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III نسبتي: تغطية السيولة، وصافى التمويل المستقر"، ص ص ١٥-١٧)[٢٤].

جدول (٢/٧) مكونات التمويل المستقر المطلوب

معامل الترجيح	البند
صفر%	النقدية، الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦أشهر.
٥%	الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمدرجة بالمستوى الأول من بسط نسبة تغطية السيولة فيما عدا الأصول ذات معامل ترجيح صفر%.
١٠%	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦أشهر وبضمان أصول ذات جودة عالية.
أدوات دين متداولة في الأسواق المالية والمصدرة:	
١٥%	بضمان من جهات سيادية أجنبية، أو من بنوك مركزية أجنبية، أو مضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف.
	مصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة، والسندات المغطاة، والأصول السائلة المرهونة لفترة زمنية أقل من ستة أشهر.
٥٠%	أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.
	ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأخرى لأغراض تشغيلية.
	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، وللبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.
	القروض والتسهيلات المنتظمة للشركات المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً، والجهات السيادية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.
	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.
٨٥%	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.
	القروض المنتظمة الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر والتي تعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥% وفقاً للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان.
	الذهب والمعادن النفيسة الأخرى.
١٠٠%	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، وللبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر، والأصول المرهونة لمدة سنة فأكثر، صافي قيمة عمليات المشتقات.
٥%	حدود السيولة، والجزء غير المستخدم من التسهيلات، خطابات الضمان، اعتمادات مستندية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي المصري، "التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III نسبتي: تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر"، ص ص ١٨-٢١)[٢٤].

المبحث الثالث

القياس المحاسبي للمخاطر المصرفية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

ترجع أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وما تلاها من انهيار لبعض المؤسسات المالية، والذي أرجعه البعض إلى القصور في المعايير المحاسبية بسبب الاعتراف المتأخر بخسائر الائتمان، ونتيجة لهذا السبب وتأثيراته أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبيةInternational Accounting Standards Boardفي عام ٢٠١٤م النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) الأدوات المالية، والذي تم تطبيقه من عام ٢٠١٨م ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) بشأن الأدوات المالية، حيث أن المعيار الجديد يتضمن أساساً منطقياً لتصنيف وقياس الأدوات المالية وتوقع الخسائر المستقبلية، وبناءً على ذلك سوف يقسم الباحث هذا المبحث على النحو التالي:

١/٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9):

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) من البنوك والشركات الأخرى أن تكون عملية قياس الخسائر الائتمانية مبنية على معلومات معقولة ومنطقية وقابلة للدعم ومتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر، على أن تتضمن معلومات تاريخية ومعلومات مستقبلية، ويجب الأخذ بعين الاعتبار آثار الأحداث المستقبلية المحتملة على خسائر الائتمان المتوقعة (تعليمات البنك المركزي المصري رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 62](IFRS 9)[، ومن خلال ما يلي يتناول الباحث متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار (IFRS 9):

١/١/٣ قياس الأصول المالية التي تخضع لمتطلبات الاضمحلال:

وضع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) ثلاث طرق لقياس الأدوات المالية، كما حدد مجموعة من الشروط لتحديد طريقة قياس الأداة المالية، وفيما يلي الشروط

التي يتم من خلالها تحديد الطريقة التي يقاس بها الأصل أو الالتزام المالي [٦٢](IFRS 9, 2014, P. 20):

(١) **تصنيف وقياس الأصول المالية:** يتم تحديد الطريقة التي يقاس بها الأصل المالي كما يلي:

يقاس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في حالة توافر الشروط التالية:

- إذا كان نموذج أعمال البنك يحتفظ بالأصل المالي لغرض بيعه بعد فترة، أي قبل تاريخ الاستحقاق ولكن ليس بنية المتاجرة، وإنما قد تصادف ظروف معينة أو طارئة.
- إذا كان ينتج عن الأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون عبارة عن دفعات من المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد.
- يقاس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة في حالة توافر الشروط التالية:
- إذا كان نموذج أعمال البنك يحتفظ بالأصل المالي من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- إذا كان ينتج عن الأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون عبارة عن دفعات من المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد.

يقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حالة إذا كان نموذج أعمال البنك يحتفظ بالأصل المالي لغرض المتاجرة من أجل تحصيل الربح من خلال الشراء والبيع، في حين أن المعيار (IFRS 9) نص على خضوع الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، والأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لمتطلبات الاضمحلال (معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9، 2018، ص ٣٠٣)[٣١]، مما يعني أن الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لا تخضع لمتطلبات الاضمحلال(Vanek & Hampel, 2017, P.761)[63].

(٢) **تصنيف وقياس الالتزامات المالية:** يتم تصيف الالتزامات المالية لأغراض القياس اللاحق علي النحو التالي[62](IFRS 9, 2014, P. 21):

- تقاس القروض والتسهيلات الائتمانية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا كان نموذج أعمال البنك يحتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والمتاجرة.
- تقاس القروض والتسهيلات الائتمانية بالقيمة العادلة من خلال إذا كان نموذج البنك يحتفظ بها لغرض المتاجرة.
- تقاس القروض والتسهيلات الائتمانية بالتكلفة المستهلكة إذا كان نموذج البنك يحتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- تقاس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وذلك لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن الرجوع فيه.

٢/١/٣ مناهج القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة:

تعتبر المتطلبات الجديدة للاضمحلال والواردة في معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) مبنية على أساس نموذج الخسائر المتوقعة، والذي حل محل نموذج الخسائر المتكبدة الذي كان معمولاً به في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، ونموذج الخسائر المتوقعة يطبق على الأدوات المدينة مثل ودائع البنك لدى الغير، والقروض وسندات الدين والمدينون التجاريون، والتي تم تسجيلها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، وكذلك عقود التأجير المدينة، وعقود الضمانات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (الحسون، والقيسي، ٢٠١٨، ص ٩٣)[٢]، وحتى تتمكن البنوك من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار يجب إتباع أحد المناهج التالية (64] (Ey. 2014, PP. 12-15]:

(١) **المنهج العام The General Approach:** يعتبر الهدف من متطلبات الاضمحلال في معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) هو الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي Lifetime Expected Credit Losses لجميع الأدوات المالية التي يرتبط بها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولى سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي، على أن يؤخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما ذلك المعلومات المستقبلية، على أن يقوم البنك في تاريخ كل تقرير بتكوين مخصص يقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة،

ومن خلال ما يلي يمكن للباحث تناول مراحل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمنهج العام على النحو التالي[65](Sichirollo, 2015, P. 56-57):

- **المرحلة الأولى**: وتتعلق بالأدوات المالية التي لم يحدث في مخاطرها الائتمانية زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، حيث يجب على البنك أن يقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر وهي تمثل جزء من العمر الخاص بالأداة.
- **المرحلة الثانية**: وتتعلق بالأدوات المالية التي حدث في مخاطرها الائتمانية زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولى سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المحفظة، حيث يجب على البنك عمل مخصص الخسائر الائتمانية عن عمر الأداة، ويتم في هذه المرحلة حساب سعر الفائدة الفعلية على أجمالي القيمة الدفترية للأداة.
- **المرحلة الثالثة**: وهى تشترك مع المرحلة الثانية في أنها تتعلق بالأدوات المالية التي يوجد في مخاطرها الائتمانية المتوقعة زيادة جوهرية من تاريخ الاعتراف الأولى، وبالتالي يتم عمل مخصص الديون عن عمر الأداة، ولكن في هذه المرحلة يتم حساب سعر الفائدة الفعلية على أساس التكلفة المستهلكة.

(٢) **المنهج المبسط:The Simplified Approach** تقوم فلسفة المنهج المبسط على تبنى نموذج واحد وهو الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضي للأداة المالية اعتباراً من تاريخ الاعتراف الأولى، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية من عدمه، ويحدد المعيار الحالات التي يطبق فيها المنهج المبسط [64](Ey, 2014, P.13):

- **في حالة المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين Trade Receivables أو الأصل التعاقدي التي تنتج عن معاملات تقع في نطاق المعيار (IFRS 15): الإيراد من العقود مع العملاء.**
- **مبالغ الإيجارات مستحقة التحصيل Lease Receivables والتي تنتج عن معاملات تدخل في نطاق المعيار (IFRS 17): عقود التأمين، ويجب تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل.**

(٣) **الأصول المالية المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة:** وفقاً لهذا المنهج يقوم البنك بالاعتراف المبدئي بالأصل الذي تم شرائه بقيمة أقل من قيمته الاسمية ونتيجة لقيام البنك بالمخاطرة بشراء أصل ذو قيمة مضمحلة، فإنها تقوم بدفع

عوض مالي مقابل الاقتناء يتناسب مع درجة الجدارة الائتمانية المضمحلة، وقد أفرد المعيار(IFRS 9) بنداً مستقلاً لهذا النوع من الأصول، حيث أوجب على البنك أن يعترف في تاريخ التقرير بالتغيرات المجمعة في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأصل منذ الاعتراف الأولى على أنه مخصص خسائر للأصول المشتراه أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة [65](Sichirollo, 2015, P. 77).

٢/٣ تعليمات البنك المركزي المصري لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار(IFRS 9):

تطبيقا لهدف المعيار ألزم البنك المركزي إدارة البنوك التجارية بمجموعة من التعليمات منها:

(أ) توفير قدر كبير من المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو تمثل الوضع القائم أو حول التنبؤات المستقبلية أو حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، لذلك فإنه يجب على البنك ضرورة العمل على تطوير الأنظمة الكافية لتوفير تلك المعلومات.

(ب) أن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار يتطلب ضرورة وجود أنظمة آلية ونماذج إحصائية وقواعد بيانات، لذا فإنه يجب أن تكون تلك الأنظمة ذات نوعية عالية يُعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل، والرقابة عليها أو النتائج المستخرجة منها.

(ج) يجب على مجلس الإدارة اعتماد نماذج الأعمال التي يتم من خلالها تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية، وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.

(د) يجب على البنوك والمؤسسات المالية السعي إلى تطوير نماذج قوية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة والنظر في تعليمات لجنة بازل بشأن مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك لابد من وضع إجراءات لتقييم النماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري.

(هـ) يجب على البنوك ضرورة الإفصاح عن الاختلافات عند التطبيق الفعلي للمعيار عن القواعد السارية بشأن القوائم المالية، والآثار المالية المحتملة الناتجة عن التطبيق.

(و) ضرورة إنشاء إطار قوي للحوكمة والضوابط عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، مع التركيز على صحة البيانات نظراً إلى الحجم الهائل من البيانات والنماذج والنظم التي لم تكن موجودة من قبل.

(ز) تحديد مؤشرات الأداء الرئيسي Performance Indicators المتعلقة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعمليات الإبلاغ المنتظم عن مؤشرات الأداء الرئيسية.

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين كلٍّ من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول، كما تهدف إلى اختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان وكل من معدل كفاية رأس المال، فاعلية التكلفة، معدل القروض لإجمالي الأصول، وأيضاً اختبار العلاقة بين فاعلية التكلفة (كأحد مقاييس كفاءة الأداء) وكلٍّ من معدل كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، صافي هامش الفائدة، وذلك في ضوء أهم المتغيرات الرقابية والمتمثلة في حجم البنك ومعدل التضخم.

١/٤ مجتمع الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في البورصة المصرية في الفترة من عام ٢٠١٥م حتى عام ٢٠١٨م، وعددها (١٣) بنكاً، إلا أن الدراسة قد اقتصرت على (٧) بنوك فقط بعد مراعاة حدود الدراسة، وقد تم توفير البيانات لغرض إجراء الدراسة من التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة على المواقع الالكترونية لتلك البنوك، ويوضح الجدول رقم (١/٥) البنوك محل الدراسة:

جدول رقم (١/٤): البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة

م	اسم البنك	الرمز
١	بنك التعمير والإسكان	HDB
٢	بنك قناة السويس	SCB
٣	البنك التجاري الدولي	CIB
٤	بنك الاتحاد الوطني	UNBE
٥	البنك المصري الخليجي	EGB
٦	بنك كريدي أجريكول	CAB
٧	بنك البركة	SAUD

٢/٤ نموذج الدراسة التطبيقية وتحديد متغيرات الدراسة:

في سبيل تحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية يمكن للباحث بيان نماذج الدراسة التطبيقية والمتغيرات الخاصة بكل نموذج على النحو التالي:

١/٢/٤ نموذج: البحث:

يتناول هذا النموذج العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، فاعلية التكلفة، معدل العائد على الأصول، حجم البنك ومعدل التضخم، ويمكن صياغة ملامح النموذج كما يلي:

$$TCTR_{it} = \alpha_0 + \beta_1 NPLGL_{it} + \beta_2 CIR_{it} + \beta_3 LADSTF_{it} + \beta_4 ROTA_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 INF + \varepsilon_i$$

وكانت متغيراته:

- **المتغيرات المستقلة:** مخاطر الائتمان، فاعلية التكلفة، مخاطر السيولة،معدل العائد على الأصول.
- **المتغيرات الرقابية:** حجم البنك ومعدل التضخم.
- **المتغير التابع:** معدل كفاية رأس المال.

ويوضح الجدول رقم (٢/٤) طريقة حساب كل متغير من متغيرات الدراسة والواردة بالنماذج الثلاثة:

جدول (٢/٤) طريقة حساب متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة قياس المتغير
معدل كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال ÷ إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بأوزان المخاطر
مخاطر الائتمان	القروض غير العاملة ÷ إجمالي القروض
فاعلية التكلفة	تكلفة الودائع ÷ العائد من القروض
مخاطر السيولة	الأصول السائلة ÷ الودائع
معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول
معدل القروض للأصول	صافي القروض ÷ إجمالي الأصول
هامش صافي الفائدة	معدل الفائدة على الاقتراض – معدل الفائدة على الإقراض
حجم البنك	لوغاريتم التوزيع الطبيعي لحجم أصول البنك
معدل التضخم	معدل التضخم العام

٣/٤ البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة ومصادر الحصول عليها:

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على القوائم والتقارير المالية السنوية للبنوك الممثلة لمجتمع الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨، وقد تم توفير تلك القوائم والتقارير المالية من خلال شركة مصر لنشر المعلومات EGID وموقع مباشر لسوق رأس المال المصري.

٤/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام عدد من أساليب التحليل الإحصائية وهي:

١- أساليب الإحصاء الوصفيMethods of descriptive statistic: من أجل وصف متغيرات الدراسة لمعرفة أبعادها وتوضيح صورة عامة لها.

٢- تحليل الارتباط Correlation Analysis: لبيان مدى وجود عَلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتحديد اتجاه تلك العَلاقة إن وجدت إيجابية أم سلبية، وقوتها أو ضعفها.

٣- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple regression analysis والانحدار الخطي المتعدد(Multiple Linear Regression)لاختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة، من خلال بيان أثر القياس المعياري لمخاطر الائتمان في البنوك على مؤشرات الأداء في البنوك محل الدراسة، ومن ثم الحد من الآثار المترتبة على تلك المخاطر.

٤/٤ اختبار فرض البحث واستخلاص النتائج:

يهدف هذا المبحث إلى اختبار الفرض المتمثل في العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، فاعلية التكلفة، معدل العائد على الأصول في ضوء أهم المتغيرات الرقابية والمتمثلة في حجم البنك ومعدل التضخم.

يعرض الباحث فيما يلي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الارتباط بين هذه المتغيرات ثم اختبار فرض البحث واستخلاص النتائج:

١/٤/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: يهتم هذا الجزء بتوضيح أهم المقاييس الوصفية المتمثلة في: الوسط الحسابي، الوسيط، المنوال، أدنى قيمة وأعلى قيمة، والانحراف المعياري للمتغيرات المستخدمة في الدراسة بالنسبة العينة وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٣/٤):

وبالرجوع إلى الجدول (٣/٤) يتضح أن الوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية كان ١٥.١%، بينما بلغ الحد الأعلى للمعدل ٢٣.٩%، ومن المعلوم أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يدل على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

أما فيما يخص المخاطر فقد بلغ الوسط الحسابي لمخاطر الائتمان بالبنوك التجارية ١٠% أما مخاطر السيولة فقد بلغ الوسط الحسابي لها ٣.٣% بينما بلغ ١.٤%، وفيما يتعلق بنسبة تكلفة الودائع للعائد من القروض فقد بلغ الوسط الحسابي لها بالبنوك التجارية ٥٣.٢%، فيما كان المدى (الفرق بين الحد الأدنى والأقصى) ٥٠.٤% للبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية فقد بلغ الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول في البنوك التجارية ١.٩%، ومن ناحية أخرى بلغ هامش صافي الفائدة ٠.٣%، ومن المعروف أن هذا المعدل يقيس الأرباح التي يحققها البنك من خلال الأنشطة المعتمدة على الفوائد.

جدول (٣/٤) الإحصاء الوصفي لبيانات البنوك التجارية

البيان	معدل كفاية رأس المال	مخاطر الائتمان	نسبة تكلفة الودائع للعائد من القروض	مخاطر السيولة	معدل العائد على الأصول	معدل القروض للأصول	هامش صافي الفائدة	حجم البنك (لوغاريتم إجمالي الأصول)	معدل التضخم
العدد	24	24	24	24	24	24	24	24	24
الوسط الحسابي	0.151	0.100	0.532	0.033	0.019	0.318	0.003	0.077	0.022
الوسيط	0.143	0.063	0.541	0.024	0.016	0.321	0.001	0.077	0.022
المنوال	0.062	0.007	0.275	0.033	0.009	0.034	0.001	0.075	0.104
الانحراف المعياري	0.048	0.174	0.124	0.044	0.012	0.084	0.004	0.004	0.099
الحد الأدنى	0.062	0.007	0.275	0.002	0.000	0.034	0.001	0.071	0.104
الحد الأقصى	0.239	.0894	0.779	0.226	0.043	0.423	0.010	0.085	0.330

٤/٤/٢ علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض:

قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط الخطى المتعدد قبل البدء في تطبيق أسلوب الانحدار، وذلك من أجل معرفة مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها Multicollinearity، ويلخص الجدول التالي مصفوفة ارتباط بيرسون Person S. Correlations الذي استخدمه الباحث لقياس الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض المتعلقة بالنموذج الأول:

ويتضح من الجدول (٤/٥)مدى ضعف علاقة الارتباط بصفة عامة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض المستخدمة بالنموذج الأول، فغالبية العلاقة أقل من ٣٠%، والعلاقة الوحيدة القوية كانت بين معدل العائد على الأصول ومعدل تكلفة الودائع للعائد من القروض والتسهيلات الائتمانية حيث بلغت -٠.٦٧٧، وبالتالي فلا توجد مشكلة ارتباط خطى متعدد، حيث يتم الإقرار بمشكلة الارتباط الخطى المتعدد Multicollinearity عندما تكون درجة الارتباط بين أحد المتغيرات وبعضها أكبر من ٧٠%. [Tabachnick, B. G., &. Fidell, L.S., 2007) [106]

جدول (٤/٤) علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية

البيـــان		مخاطر الائتمان	معدل تكلفة الودائع للعائد من القروض	مخاطر السيولة	معدل العائد على الأصول	حجم البنك	معدل التضخم
مخاطر الائتمان	معامل الارتباط	1					
	مستوى المعنوية	.....					
معدل تكلفة الودائع للعائد من القروض	معامل الارتباط	0.266	1				
	مستوى المعنوية	0.209	.....				
مخاطر السيولة	معامل الارتباط	-0.079	-0.427*	1			
	مستوى المعنوية	0.715	0.038	.....			
معدل العائد على الأصول	معامل الارتباط	-0.272	-0.677**	0.268	1		
	مستوى المعنوية	0.199	0.000	0.206	.....		
حجم البنك	معامل الارتباط	-0.161	-0.118	0.028	0.376	1	
	مستوى المعنوية	0.451	0.584	0.898	0.070	.....	
معدل التضخم	معامل الارتباط	0.145	0.340	-0.224	0.203	0.313	1
	مستوى المعنوية	0.498	0.104	0.293	0.340	0.136	.....

٣/٤/٤ التحقق من صلاحية النماذج واختبار الفروض:

للتأكد من مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة" تم القيام باختبار F وذلك لاختبار معنوية تحليل الانحدار عند مستوى معنوية ٥%، حيث يكون النموذج المستخدم ذا دلالة إحصائية إذا كان مستوى معنويته أقل من ٥%، كما تم استخدام اختبار T لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٥%، وهو ما يعنى أن يكون المعامل ذا دلالة إحصائية عندما يكون مستوى معنويته أقل من ٥%، كما تم استخدام معامل التحديد (R^2) لقياس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع:

١/٣/٤/٤ التحقق من صلاحية النموذج واختبار الفرض: هناك تأثير معنوي له دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل بالبنوك التجارية: يلخص الجدول رقم (٧/٤) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الفرض الأول:

جدول (٧/٥) نتائج الانحدار للنموذج الأول

صيغة النموذج	$+ \beta_2 CIR_{it} + \beta_3 LADSTF_{it} + \beta_4 ROTA_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 INF + \varepsilon_i$				تقدير المعالم	طريقة الانحدار
معنوية النموذج	F test				طريقة المربعات الصغرى	طريقة ENTER
	F Value = 6.912			P Value = 0.001		
البيان		B	Std. Err.	T-Value	P-Value	
ثابت الانحدار	Constant	0.722	0.150	4.805	0.000	
المتغيرات الداخلة	*Variables Entered*					
مخاطر الائتمان	*NPLGL*	0.037	0.039	0.945	0.35	
فاعلية التكلفة	*CIR*	-0.099	0.118	-0.835	0.41	
مخاطر السيولة	*LADSTF*	-0.001	0.159	-0.004	0.997	
معدل العائد على الأصول	*ROAA*	1.921	1.337	1.437	0.162	
حجم البنك	*SIZE*	-7.923	1.931	-4.102	0.000	
معدل التضخم	*INF*	0.239	0.108	2.203	0.042	
معامل التحديد	$R^2 = 0.709$					
نتيجة الانحدار	$TCTR_{it}=0.722 + 0.037NPLGL_{it} - 0.099\ CIR_{it} - 0.001\ LADST_{it} + 1.921\ ROAA_{it} - 7.923\ SIZE_{it} + 0.239\ INF_{it}$					

يخلص الباحث من الجدول (٧/٤) إلى ما يلي:

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هي ٦.٩١٢، كما أن مستوى دلالة الاختبار بلغت ٠.٠٠١ وهي أقل من دلالة الفرضية الصفرية "عدم ملائمة النموذج للبيانات" والمقدرة بـ ٥% (P-Value=0.001 < 0.05)، وهو ما يعنى رفض هذه الفرضية الصفرية وبالتالي قبول الفرض البديل في هذا المجال والمتمثل في "ملاءمة النموذج الأول للانحدار والذي تم توفيقه لبيانات الدراسة، حيث سيكون هناك متغير واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة والرقابية معاً له علاقة معنوية بالمتغير التابع "معدل كفاية رأس المال".
- بالنسبة لمقطع خط الانحدار، قيمة الثابت (α_o) هي ٠.٧٢٢، كما أن قيمة اختبار T هي ٤.٨٠٥ بمستوى دلالة ٠.٠٠٠ وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية

وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية لمقطع خط الانحدار (α_o=0) وقبول الفرض البديل (α = 0) وهو ما يعنى أن قيمة (α_0) دالة إحصائيا.

- بالنسبة لقيم ميل خط الانحدار (β_1: β_4) يتضح أن مستوى دلالاتها أكبر من قيمة اختبار مستوى دلالة الفرضية الصفرية ((٠.٠٥ وبالتالي تكون قيم ميل خط الانحدار من β_1وحتى β_4 غير دالة إحصائيا، وهو ما يعنى عدم وجود تأثير لكل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع "معدل كفاية رأس المال" وفقا لمقررات بازل، وعليه يتم رفض الفرض الأول المتعلق بوجود تأثير معنوي له دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل بالبنوك التجارية".
- بالنسبة لقيم ميل خط الانحدار (β_5: β_6) يتضح أن مستوى دلالاتها أقل من قيمة اختبار مستوى دلالة الفرضية الصفرية ((٠.٠٥ وبالتالي تكون قيم ميل خط الانحدار لكل من β_5 و β_6 دالة إحصائياً، وهو ما يعنى وجود تأثير للمتغيرات الرقابية المستقلة الواردة بالنموذج الأول على المتغير التابع "معدل كفاية رأس المال" وفقا لمقررات بازل، كما أن معامل التحديد أو معامل تفسير قياس قدرة هذه المتغيرات على تفسير التغير في المتغير التابع (R^2) بلغ ٠.٧٠٩ أي ٧٠.٩%، وأن النسبة الباقية والبالغة ٢٩.١% لتفسير التغير في المتغير التابع تعود لعوامل عشوائية أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.
- معلمة ميل خط الانحدار تشير إلى أن تغيير مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة يحدث تغييراً في المتغير التابع" معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٠٣٧، بينما تغيير معدل تكلفة الودائع للعائد من القروض بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال بمقدار ٠.٠٩٩، كما أن تغيير مخاطر السيولة بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٠٠١ بينما تغيير معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ١.٩٢١، وأخيراً تغيير حجم البنك بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٧.٩٢٣ بينما تغيير معدل التضخم بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠.٢٣٩.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

١- تهدف مقررات لجنة بازل إلى تقوية الوضع المالي للبنوك، وتعزيز السيولة لديها، وتحسين إدارتها للمخاطر.

٢- تتوقف قدرة البنوك على تحقيق أهدافها بصورة أفضل على الإدارة السليمة للمخاطر التي تواجهها، لذا تعمل على تبنى نظم وأساليب رقابية وإدارية فاعلة تمكنها من تحديد وتصنيف المخاطر بشكلٍ واضح، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفاديها أو التقليل من آثارها.

٣- يجب أن تكون الأوزان الترجيحية الموضوعة من قبل مؤسسات لتصنيف مناسبة لكُلٍ من البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، نظراً لأن البنوك الكبيرة تكون أوزان مخاطرها كبيرة بسبب حجمها، وليس احتمال التخلف عن السداد فقط.

٤- علي الرغم من أن رأس المال من الممكن أن يكون جسر أمان للبنوك، إلا أن رأس المال وحده قد لا يكون كافياً لحمايتها من أي أحداث غير متوقعة، حيث إن فعالية رأس المال تتوقف علي قيام البنوك بتقييم مخاطرها بشكل دوري واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك عندما تتجاوز المخاطر الحد الأدنى.

٥- أن الفلسفة التي يبني عليها نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) تقوم علي الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتكوين مخصصات لها دون الانتظار لحدوث خسائر ائتمانية فعلية، وذلك من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة عن القروض والتسهيلات الائتمانية.

٦- من المتوقع أن تركز المقررات الجديدة لبازل (Basel 4) علي فرض قيود على أوزان المخاطر وفقاً للنماذج الداخلية، حيث قد تفرض اللجنة قيوداً على تلك الأوزان من أجل تحقيق التوافق والمقاربة بينها وبين أوزان المخاطر في النموذج المعياري، وكذلك رفع الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية بحيث قد تصل إلي معدل يتراوح بين ٥-٦% أي معدل يفوق ما كان معمولاً به في مقررات بازل III.

٧- كانت نتائج الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها لاختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

- بالنسبة للنموذج الأول، تم رفض الفرض الأول المتعلق بوجود تأثير معنوي له دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل بالنسبة للبنوك التجارية والإسلامية، وبالتالي تم قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود تأثير معنوي للمخاطر المصرفية على معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل لكلٍّ من البنوك التجارية والإسلامية.

توصيات الدراسة:

١- ضرورة توافر مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية لعملاء البنوك، مع حث مؤسسات التصنيف الدولية للعمل علي توفير تصنيفات للعملاء تسهل من تطبيق الأسلوب المعياري لقياس المخاطر الائتمانية.

٢- يجب على البنوك القيام بإجراء تحليل دقيق لمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات بازل III، ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

٣- يتعين علي البنوك تقييم وضعها الحالي من تطبيق متطلبات بازل III، حتى تتمكن من وضع الخطوط العريضة المتعلقة بمقدرتها علي مواكبة أي تعديلات من المحتمل حدوثها علي تلك المتطلبات، خاصة مع وجود تنبؤات قوية باحتمالية ظهور إصدار جديد من مقررات بازل (Basel 4) في الأجل القريب.

٤- يتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) "الأدوات المالية" على كلٍّ من المؤسسات المالية وغير المالية، ومع اختلاف طبيعة كل منهما فيما يتعلق بأهمية الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية ومخاطرها، فمن الأجدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) العمل على إصدار معيار جديد خاص بالأدوات المالية في المؤسسات المالية بما يتناسب مع ذلك الاختلاف.

المراجع

أولا المراجع العربية:

(١) بن فرج، زوينة، (٢٠١٥)، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، العدد الخامس، ص ص ٤٩-٧٢.

(٢) الحسون، عادل محمد، والقيسي، خالد ياسين (٢٠١٨)، "المعيار IFRS9: الأدوات المالية الاختلاف عن المعيار IAS39، والتحديات التي تجابه المصارف العراقية في تطبيقه"، **مجلة المحاسب القانوني**، الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، العدد الخامس، السنة الخامسة، ص ص ٧٩-١٠٣.

(٣) عبدالحميد، عبدالمطلب (٢٠٠٥)، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

(٤) الخالدي، أحمد مجدي، (٢٠١٦)، "الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩- انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة- على البنوك العاملة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.

(٥) حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٣)، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، الدار الجامعية، مصر.

(٦) البنك المركزي المصري، (٢٠١٩)، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل II، "الرقابة الداخلية في البنوك– ورقة مناقشة".

(٧) نجار، حياة (٢٠١٤)، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف١.

(٨) رقايقية، فاطمة الزهراء (٢٠١٧)، "انعكاسات معايير بازل III على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري"، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، الجزائر، ص ص ٢٤٥-٢٧٢.

(٩) عريس، عمار، وبحوصي، مجدوب (٢٠١٧)، "تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"، **مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر**، العدد الأول، المجلد الثالث، ص ص ٩٨-١١٦.

(١٠) علي، مصطفى خليفة حجازي (٢٠١٩)، "المحاسبة عن مخاطر الأدوات المالية بالبنوك الإسلامية وأثرها على كفاية رأس المال – دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

(١١) حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٠)، **"دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"**، المكتب العربي، القاهرة.

(١٢) عزالدين، ياسمين عبدالوهاب السيد (٢٠١٧)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

(١٣) الهواري، ناهد محمد يسري (٢٠١٦)، "دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ص ٧٠٣-٨٣١.

(١٤) حشاد، نبيل (٢٠٠٤)، **"دليلك إلي بازل II: المضمون، الأهمية، الأبعاد"**، مركز بحوث الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

(١٥) عامر، أحمد حسن (٢٠٠٦)، "القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك – دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث الإدارية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، العدد الرابع، المجلد الرابع والعشرون، ص ص ١١٩-١٦٧.

(١٦) جمعان، نجاة محمد أحمد (٢٠١٧)، "نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، ص ص ١٦٣-٢٤٢.

(١٧) عبدالصمد، وفاء محمد (٢٠٠٨)، "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مصر، العدد الأول، المجلد الاثنين والثلاثون، ص ص ١٨٩-٢٤٥.

(١٨) أمين، عبير بيومي محمود (٢٠١٦)، "دور اتفاقية بازل II في خفض المخاطر الائتمانية لتجنب الأزمات المالية – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، العدد الثالث، ص ص ٢٤٥-٢٧٦.

(١٩) صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، (٢٠٠٤)، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، (٢٠١٤)، "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ٢٠١٢".

(٢٠) البنك المركزي المصري، (٢٠١٦)، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل II، "متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر التشغيل – ورقة مناقشة".

(٢١) الكراسنة، إبراهيم (٢٠١٠)، **"أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"**، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

(٢٢) عبدالرازق، سحر مصطفى (٢٠١٤)، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيق نظام إدارة المخاطر (ERM) في الشركات الصناعية المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص، الجزء الأول، ص ص ١٨٥-٢١٣.

(٢٣) الشيخ، سهيل (٢٠١٢)، "دراسة مدي تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر"، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد ١٠٦، المجلد ٣٤، ص ص ١٨٩-٢٠١٥.

(٢٤) البنك المركزي المصري، (٢٠١٦)، "التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة – نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر".

(٢٥) الخطيب، سمير (٢٠٠٥)، **"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

(٢٦) قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد (٢٠١٧)، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

(٢٧) الميهي، رمضان عبدالحميد (٢٠١٥)، "القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) – دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ٣٨٥-٤٥٨.

(٢٨) محمد، حكمت سيد (٢٠١٠)، "منهج محاسبي مقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية – دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

(٢٩) رجب، نشوى شاكر على (٢٠١٠)، "قياس وتحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، مجلد ١٤، ص ص ١٢٥-١٩٤.

(٣٠) المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٢)، "القياس المحاسبي للقيمة المعرضة للخطر (Risk At Value): صناديق الاستثمار المصرية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، المجلد الثالث، ص ص ١٥٢-٢٢٨.

(٣١) المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9): الأدوات المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار عام ٢٠١٨.

(٣٢) قايد، نورالدين أحمد، (٢٠١٨)، "توافق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ – قياس الأدوات المالية ومحاسبتها- مع نشاط البنوك الإسلامية"، المؤتمر العلمي الدولي- دور المصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

(٣٣) جواني صوفيا، مريمت عديلة، (٢٠٢٢)، "أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL – دراسة حالة البنك الأهلي السعودي خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٩"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ٨ مايو الجزائر، العدد ١ المجلد ٩، ص ص ٥١٤-٥٣٣.

(٣٤)

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(35) Alrawashdeh, B. S. & Bint Abdul Rahman, P. N., (2013), "To What Extent Saudi Banks Committed To The Decisions of The Basel II Committee", **Merit Research Journal of Art**, Social Science and Humanities, Vol. 1, No. 5.

(36) Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2010). Bank management & financial services. Eighth Edition, by McGraw-Hill Education.

(37) Basel Committee on Banking Supervision, (1988), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Available online at: *http: //WWW.bis.org*

(38) Naceur, S.E. and Ornran, M. (2011), "The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks' performance", **Emerging Markets Review**, Vol. 12, No. 1, pp. 1-20.

(39) Agoraki, M.E.K., Delis, M.D. and Pasiouras, F. (2011), "Regulations, competition and bank risk-taking in transition countries", **Journal of Financial Stability**, Vol. 7 No. 1, pp. 38-48.

(40) Mbizi, R. (2012), "An analysis of the impact of minimum Capital requirements on commercial bank performance in Zimbabwe", **International Journal of Independent Research and Studies**, Vol. 1 No. 4, pp. 124-134

(41) Lee, C.-C., & Hsieh, M.-F. (2013). the impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking**. Journal of International Money and Finance**, Vol. 32, P. 251-281.

(42) Guidara, A., Soumaré, I. and Tchana, F.T. (2013), "Banks' Capital buffer, risk and performance in the canadian banking system: Impact of business cycles and regulatory changes", **Journal of Banking and Finance**, Vol. 37 No. 9, pp.3373-3387.

(43) Lee, T.H. and Chih, SR. (2013), "Does financial regulation affect the profit efficiency and risk of banks? Evidence from china's commercial banks", **The North American Journal of Economics and Finance**, Vol. 26, pp. 705-724.

(44) Zhou, C. (2013), "The impact of imposing Capital requirements on systemic risk" **Journal of Financial Stability**, Vol. 9 No. 3, pp. 320-329.

(45) Ghosh, S. (2014), "Risk, Capital and financial crisis: evidence for GCC banks", **Borsa Istanbul Review**, Vol. 14 No. 3, pp.145-157.

(46) Baselga-Pascual, L., Trujillo-Ponce, A. and Cardone-Riportella, C. (2015), "Factors infiuencing bank risk in Europe: evidence from the financial crisis", **The North American Journal of Economics and Finance**, Vol. 34, pp.138.166.

(47) Ashraf, B.N., Arshad, S. and Hu, Y (2016), "Capital regulation and bank risk-taking behavior: evidence from Pakistan", **International Journal of Financial Studies**, Vol. 4 No. 3, p.16.

(48) Bitar, M., Saad, W. and Benlemlih, M. (2016), "Bank risk and performance in the MENA region: the importance of Capital requirernents", Economic Systems, Vol. 40 No. 3, pp. 398-42l.

(49) Zheng, C., Rahman, M., Begum, M. and Ashraf, B. (2017), "Capital regulation, the cost of financial intermediation and bank

profitability: evidence from Bangladesh", **Journal of Risk and Financial Management**, Vol.10, No.2, P. 9.

(50) Bungo & Jackson, (2002), "Operational Risk Insurance", *WWW. Law. Harvard. Edu*.

(51) King M. R, (2013), "The Basel III net Stable Funding Ratio and Bank net Interest Margins", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 37, Issue. 11, PP.4144.4156.

(52) Cabedo, J. David & Jose M. Tirad, (2004), "The Disclosure of Risk in Financial Statements", **Accounting Form**, Vol. 28, PP. 181-200.

(53) International Accounting Standards Board, (2014), "IFRS 7: Disclosures", IFRS Foundation Publications Department.

(54) EL-GARI, Mohamed. Ali. (2003). Guarantee of Islamic Bank Investment "Deposit". **Islamic Economics Studies**, Vol. 10, No. 2, March.

(55) Tabak, B. M., Guerra, S. M., Miranda, R. C., & de Souza, S. R. S. (2012). Stress Testing Liquidity Risk: The Case of the Brazilian Banking System, Working PaPer Series (No. 302).

(56) Beaver, W. H. George Parker Et Mark A. Wolfson (1995), Preface ". Risk Management—Problems & Solutions, (Stanford University), New York ua (McGraw-Hill).

(57) Allen, L., DeLong, G., & Saunders, A. (2004). Issues in the credit risk modeling of retail markets**. Journal of Banking & Finance**, 28(4), 727-752.

(58) Basel Committee on Banking Supervision, (2006), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Available online at: *http: //WWW.bis.org121*

(59) _____, (2013), "Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools", Bank For International Settlements. Available online at: *http: //WWW.bis.org*

(60) Hoose, D. Van, (2013), "Bank Balance Sheet Dynamics under a regulatory Liquidity-Coverage-Ration Constraint", **Journal of Macroeconomics**, PP.1-31.

(61) Alexander J. McNeil, (2006), "Quantitative Risk Management: Concepts, Techniques and Tools Operational Risk Management, **Journal of the American Statistical Association**, Vol. 101, P.1731-1732.

(62) Al-Tamimi, Hassan, H. A. (2008). Implementing Basel II: aninvestigation of the UAE banks' Basel II preparations. **Journal of Financial Regulation and Compliance**, 16(2), pp173-187.

(63) Basel Committee on Banking Supervision, (2004), "International Convergence of Capital Standards", Bank for International Settlements, Available online at: *http: //WWW.bis.org.*

(64) Basel Committee on Banking Supervision, (2014), "IFRS 9: Financial Instruments", IFRS Foundation Publications Department. *WWW.ifrs.org*

(65) Vaněk, T., & Hampel, D. (2017), "The Probability of Default Under IFRS 9: Multi-period Estimation and Macroeconomic Forecast", **Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis**, Vol. 65, No. 2, PP.759:776.

(66) Ernst & Young, (2014), "Impairment of Financial Instruments under IFRS 9", Applying IFRS, Working World. *http: //www.ey.com*.

(67) Sichirollo, A. E., (2015), "IFRS 9: Financial Instruments": Background Development and Expected Impact", Bachelor's thesis, University Cafoscari Venezia.

(68) Bernhardt, Thomas & Erlinger, Daniel & Unterrainer, Lukas, (2016), "IFRS 9 The new rules for hedge accounting from the risk management's perspective", Oxford Journal of Financial and Risk Perspectives Vol. 53, No, 3, PP.1-14.

(69) Beerbaum D., (2015), "Significant Increase in Credit Risk Accounting to IFRS9: Implications for Financial Institution", International Journal of Economic Management Science, Vol. 4, P. 3.

(70) Nguyen, P. A., Tran, B. Le, & Simioni, M. (2021). Optimal capital adequacy ratio: An investigation of Vietnamese commercial banks using
two-stage DEA. Cogent Business and Management, 8(1). 1-9.